

# الشهادات اطّحافٌ بِحَقِيقَةِ الْوَلَادِ وَالْجُنُونِ

أ. د. الوليد بن عبد الرحمن آل فريان



[www.alukah.net](http://www.alukah.net)

# الشُّبهاتُ المـتـعـلـقـةُ بـعـقـيـدـة الـوـلـاءِ وـالـبـرـاءِ

تأليف

أ. د. الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريان

كلية الشريعة في الرياض



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة:

الحمدُ لله رب العالمين، والصلوة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ من أعظم خصائص العقيدة الإسلامية الثبوتُ والوضوحُ والكمالُ بما لا يتجددُ في دين آخر؛ وذلك أنَّ الله تعالى تكفلَ بيها وحفظها في كتابه العزيز، وفي سنة نبيه المصطفى صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قال تعالى: ﴿أَلَيْوَمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيَنَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيَنًا﴾ [سورة المائدة: ٣]، وقال النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((تركتُم على الخجعة البيضاء ليلاً كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك))<sup>(١)</sup> وأولاًها العلماءُ أكبر عنایة تعليماً وتدریساً وتألیفاً، منذ أنْ ذرَ قرنُ الاختلاف في العقيدة بظهور طوائف الخوارج والشيعة<sup>(٢)</sup>، وما تلاهمَا من الفرق والمذاهب العقدية المنحرفة.

على أنه لم ينقطع هذا الزيف طيلة التاريخ الإسلامي إلى عصرنا، وإنْ تغيرت الأسماءُ واختلفت الشعارات، وتبدلت الأهداف والغايات؛ فإنَّ لكلَّ قومٍ وارثة.

وما زالَ العلماءُ المخلصون يبذلون وسعهم من أجل بيان الحقيقة، وتبصير الناس بالعقيدة الإسلامية الحقة.

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن رقم ٤٣، ٤٢٠، وأحمد في المسند ٤/١٢٦، والطبراني في الكبير ٦١٩/١٨، ٦٢٢، والحاكم في المستدرك ١/٩٦، ٩٧ وصححه ووافقه الذهبي، وحسن التداري في الترغيب والترهيب ١/٤٦، من حديث العرباض بن سارية (رض)، وله شاهدٌ من حديث جابر (رض): أخرجه مسلم في الصحيح رقم ١٢١٨.

(٢) ينظر ابن تيمية، بحث الفتوى ٢٧٩/١

#### (الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعَقِيْدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)

ويلاحقون الأفكار الضالة والوساوس الشيطانية الدخيلة، ويغتنمون الفُرَص المتاحة لبسط الحقائق ومطاردة إبليس وحزبه ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَنِ إِنَّهُمْ حِزْبٌ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَنِ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [سورة المجادلة: ١٩]

وما هذا المؤمر إلا حلقة من حلقات العمل الدؤوب، لخدمة الإسلام والذب عن أصوله ومقوماته. وعلى المستغلين بالعلم الشرعي والعمل الإسلامي الإسهام في تعضيد هدفه والمشاركة في تحقيق غاياته.

فرأيتُ من المُتعينَ علٰيَ الكتابة في جانب من جوانب موضوع هذا المؤتمر، وهو بيانُ ما أثيرَ من الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء ومناقشتها.

وقد جعلتُ البحث: في مقدمة، وتجهيز، وأربعة مباحث، وخاتمة.

تحدّث في المقدمة: عن خصائص العقيدة الإسلامية، والجهود المبذولة للعناية بها، والإشارة إلى ما اكتنفها من تيارات وأفكار، وما قُدم من جهود للدفاع عنها، و موضوع البحث وخطته والمنهج المتبّع.

وَجَعَلَ التَّهْمِيدَ فِي بَيَانِ أَهْمَى عَقِيدةِ الْوَلَاءِ وَالبراءِ، وَأَبْرَزَ مُظَاهِرَهُمَا، وَخَطُورَةَ الشَّهَادَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِمَا.

**أما المبحث الأول:** ففي الشبهات المتعلقة بحقيقة الولاء والبراء ومناقشتها. وجعلته في مطلبين:

**المطلب الأول: الشهادات المتعلقة بحقيقة الولاء، ومناقشتها.**

**المطلب الثاني: الشبهات المتعلقة بحقيقة الرباء، ومناقشتها.**

**المبحث الثاني:** في الشبهات المتعلقة بأدلة الولاء والراء ومناقشتها . . . جعلته في مطلب:

**المطلب الأول: الشبهات المتعلقة بأدلة الولاء والبراء من القرآن الكريم، ومناقشتها.**

**المطلب الثاني: الشبهات المتعلقة بأدلة الولاء والبراء من السنة النبوية ومناقشتها.**

**والباحث الثالث:** في الشبهات المتعلقة بأقوال العلماء في الولاء والبراء ومناقشتها (ائمة الدعوة أنموذجاً).

**المبحث الرابع:** في آثار الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء. وجعلته في مطلبين:

**المطلب الأول:** آثار الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء الدينية والاجتماعية.

**المطلب الثاني:** آثار الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء السياسية والاقتصادية.

ثم الخاتمة، والفهارس.

وقد التزمتُ في تأليف هذا البحث بالمنهج العلمي المُتبَع: من الرجوع إلى المصادر الأصيلة والكتب المعتمدة، وتوثيق الأقوال، وشرح الألفاظ الغامضة، وعزز الآيات الكريمة، وتخریج الأحادیث والآثار.

أسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه صواباً على سنته، محققة لمرضاته، وأن ينجِّب المسلمين كيد الكاذبين وشماتة المعذبين، وأن يحفظ بلادنا وولاة أمرنا وجميع المسلمين. إنه جوادٌ كريم، وبالإجابة جدير، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## وكتب

أ.د. الوليد بن عبد الرحمن آل فريمان

غرة عام ١٤٣٢ هـ

## (ال شبّهات المتعلّقة بعقيدة الولاء والبراء)

## التمهيد:

عقيدة الولاء والبراء: أصل عظيم من أصول الدين، وشعبة من شعب الإيمان، ولازم من لوازם التوحيد، وتطبيق عملي لكلمة الإسلام الخالدة؛ قال الله تعالى: «فَمَن يَكْفُرُ بِالْظَّلْعُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعَرْوَةِ الْوُثْقَى» [سورة البقرة: ٢٥٦]، وقال النبي عليه الصلاة والسلام: ((أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله))<sup>(١)</sup>، وجعل النبي صلّى الله عليه وسلم: مفارقة المشركين، فرينة التوحيد وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة<sup>(٢)</sup>. وبابع أصحابه على البراءة منهم<sup>(٣)</sup>.

وهي العقيدة التي تمنع المسلم عزلةً شعورية، وانفصلاً تماماً عن الكفار، وانخلاعاً عن تصورات الجاهلية وقيمها وقيادتها وسلطانها وشعائرها وشرائعها، وتعزز انتماهه لدينه وأمته وقيمه ومبادئه وقياداته، وتنمى فيه روح الشرف والعزة والكرامة، وتدفع به نحو الرقي والأصالة، وتزيده ثقة وطمأنة.

ولذلك كانت هدفاً لأعداء الإسلام، فأوسعواها تشويهاً وانتقاداً، وأحاطوها بال شبّهات والثرهات.

وشايعهم بعض جهلة المسلمين، فنالوا منها بفهمهم الخاطئة ونظراً لهم القاصرة، وجعلوها ذريعة للنيل من أهل الإسلام، والطعن في الولاية الشرعية ظلماً وعدواناً.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤/٢٨٦، من حديث البراء بن عازب ، وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤١/١١، والطبراني في الكبير ٢١٥/١١، وذكره الألباني في صحيحه رقم ١٧٢٨، وانظر بقية التحرير: في مجموع رسائل الشيخ سليمان في ص ١٠١.

(٢) أخرجه النسائي في المختني ١٤٨/٧، وأحمد في المسند ٤/٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥ من حديث جرير ابن عبد الله ، وله شاهد من حديث معاوية بن حيدة أخرجه: النسائي في المختني ٤٤/٥، ٨٢، وابن ماجه في السنن رقم: ٢٣٤، وأحمد في المسند ٤/٥، ٥. وينظر: الدرر السننية ٣٥٥/٨.

(٣) أخرجه: أحمد في المسند ٤/٣٥٧، ٣٥٨، من حديث جرير بن عبد الله .



ولكن الله تعالى لا يزال يغرس في هذا الدين غرساً يستعملهم فيه بطاعته<sup>(١)</sup>، والله عند كل بدعة كيد بها الإسلام ولها من أوليائه يذب عنها<sup>(٢)</sup>.

وقد بقيت هذه العقيدة ناصعة بظاهرها، غنية بمبادرتها، وكانت حصنًا منيعًا في وجه الكاذبين والمتربصين.

فالمحبة لله ولرسوله وللمؤمنين، والنصرة والتوصية للمسلمين، والسمع والطاعة للولاية الشرعية، ولزوم الجماعة: من أعظم سمات الولاية لأهل الإسلام.

كما أنَّ الجهاد في سبيل الله، والبغض لأعداء الإسلام، والتنديد بفحورهم وفسادهم وإظهار معاليهم، والحذر من التشبيه بهم والإقامة بينهم، والاحتفاء بهم وأعيادهم: من أبرز سمات البراء من أهل الكفر والعصيان.

وذلك قيم إسلامية أصيلة، لا تستقيم الحياة بدونها ولا تعم الأمة إلا في ظلها.

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن رقم ٧، وأحد في المسند ٤/٢٠٠، وابن حبان في الصحيح رقم ٣٢٦، وصححه البوصرى في مصباح الرجاحة ٤٥/١، وقال: رجاله كلُّهم ثقات. من حديث أبي عبد الرحمن الخراشى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن وضاح في البدع ص ٤ عن ابن مسعود، ونقله في الدرر السننية ٤٣٢/٩.

**البحث الأول: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِحَقِيقَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا.**

وفي مطلبان:

**المطلب الأول: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِحَقِيقَةِ الْوَلَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا.**

**المطلب الثاني: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِحَقِيقَةِ الْبَرَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا.**

(الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعَقِيْدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)

**المطلب الأول: الشبهات المتعلقة بحقيقة الولاء، ومناقشتها.**

الولاء ذو أنواع وشعب، والجامع لها: الدنيا والقرب<sup>(١)</sup>.

فمنها: التولّي: وهو الإقبال والإتباع والركون، وما يتبعه من الرّضى، والنصرة والمحبة والإكرام. ومنها ما دون ذلك من المولاة: وهي المعاونة والمظاهره، على اختلاف درجاتها وتفاوت منازلها وأحوالها<sup>(٢)</sup>.

والمُراد به هنا: الولاءُ لِلْخَرْم شرعاً، وهو الولاءُ لأهْل الْكُفَّارِ الْعَصَيَانِ.

وأهمُ الشبه المتعلقة بحقيقة الولاء، ما يأتى:

أولاً: التسوية بين صور الولاء المختلفة.

وُنُوش ذلك: بأنَّ الولاء له شُعب متعددة، كتعدد شُعب الإيمان والكفر. والتسوية بين هذه الشعوب في اجتماعها: مخالفٌ للنصوص وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها، وداخلٌ في عموم مقالات أهل البدع والأهواء<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: الخلطُ بين الولاء المطلق و مطلقاً الولاء.

**وَتُوقَّشُ:** بِأَنَّ الْأَصْلَ حَمَلَ الْأَلْفَاظَ الْوَارِدَةَ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ عَلَى الْوَلَاءِ الْمُطْلَقِ، وَهُوَ  
الْوَلَاءُ التَّامُ الْكَاملُ، لَا عَلَيْهِ مُطْلَقُ الْوَلَاءِ. مَا لَمْ يَقْتَرِنْ يَهْ مَا يَدْلِلُ عَلَى خَلَافِ ذَلِكَ .<sup>(٤)</sup>

ثالثاً: الخلطُ في معنى الولاء بين المصانعة في الدنيا والمحالقة لأجلها، وبين الولاء في الدين.

**وَنُوقش:** بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَسْتَنَّ الْمَصَانِعَ فِي الدُّنْيَا وَالْمُخَالَقَةِ؛ فِي قَوْلِهِ جَلْ وَعَلَا:

(١) ينظر: الأزهري، تذكرة اللغة ١٥/٤٤٧، ٤٥١، وابن فارس، مقاييس اللغة ٦/١٤١.

(٢) ينظر: الطبرى التفسير ٣١٥/٥، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ٤٠٣، وسلیمان بن عبد الله تيسير العزيز الحميد ٤٢٢، والدروز السنّة ٤٧٤/١، ٤٧٤/٢، ٣٢٥.

(٣) ينظر: الدرر الستة ١/٤٧٨، ٢٢٣/٨، ٣٤٢.

(٤) ينظر: ابن تيمية، اختفاء الصراط المستقيم ١٦٧/١، والدرر السنّية ٤٧٠/١.

﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ أَكْفَارَهُمْ أَوْ لِيَأْتِهِ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ أَللّٰهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَكْسُبُوا مِنْهُمْ نَفَرًا﴾ [سورة آل عمران: ٢٨] <sup>(١)</sup>.

**رابعاً: التّوْهُمُ بِأَنَّ الْوَلَاءَ الْعَمْلِيَّ كَالْوَلَاءِ الاعتقادي.**

وَنُوقش: بِأَنَّهُ يُجْبِي التَّفْرِيقُ بَيْنِ الْعَمْلِيِّ وَالاعتقادي.

فَلَا يَكُونُ الْوَلَاءُ حَقِيقِيًّا إِلَّا مَعَ عَمَلِ الْقَلْبِ، وَهُوَ الْحَبَّةُ وَالرَّضَا وَالْإِنْقِيادُ <sup>(٢)</sup>.

**خامساً: القولُ بِأَنَّ قِيامَ شُعْبَةِ الْوَلَاءِ يَقْتَضِي تَحْقِيقَهُ وَوَقْوعَهُ.**

وَنُوقش: بِأَنَّهُ لَا تَلَازِمُ بَيْنَ قِيامِ شُعْبَةِ الْوَلَاءِ وَبَيْنَ تَحْقِيقِهِ وَوَقْوعِهِ، وَإِنَّ كَانَ الشُّعْبَةُ نَفْسُهَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا ذَلِكُ؛ كَالإِيمَانُ لَا يَلْزَمُ مِنْ قِيامِ شُعْبَةِ الْوَلَاءِ فِي أَحَدٍ أَنْ يُسَمَّى مُؤْمِنًا، وَإِنَّ كَانَ مَا قَامَ بِهِ مِنْ الإِيمَانِ <sup>(٣)</sup>.

**سادساً: الظَّنُّ بِأَنَّ مِنَ الْوَلَاءِ لِلْكُفَّارِ بِرُّهُمْ وَالْعَدْلَ مَعْهُمْ.**

وَنُوقش: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ الْبَرُّ بِالْكُفَّارِ الْمُسْلِمِينَ وَالْعَدْلَ مَعَهُمْ؛ قَالَ

تَعَالَى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَرِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [سورة المُتَّحَنة: ٨] <sup>(٤)</sup>.

**سابعاً: الخلطُ بَيْنَ الصَّلَاتِ الْدِينِيَّةِ وَالعَلَاقَاتِ الْأُسرِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ وَالْإِقْصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَنَحْوِهَا.**

وَنُوقش: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: أَبَاحَ نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَأَكْلَ ذَبَاحَهُمْ، وَقَبْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضِيَافَتِهِمْ، وَتَعَالَمَ مَعَهُمْ، وَصَالَحَهُمْ وَعَقَدَ الْمَعَاهِدَاتِ وَالْإِتْفَاقَاتِ السِّيَاسِيَّةِ بَيْنِهِمْ وَبَيْنَهُمْ <sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: ابن حجر التفسير ٣١٥/٥، ٣١٧، ٦٢٩، ٦٣٠، وبن أبي حاتم التفسير ٢/٤٧٤، ٤٧٥.

(٢) ينظر: ابن تيمية اقتضاء الصراط المستقيم ١٥٩/١، والدرر السنّة ٤٧٩/١، ٤٨٠.

(٣) ينظر: ابن تيمية اقتضاء الصراط المستقيم ٢٠٨/١، والدرر السنّة ١/٤٨٤.

(٤) ينظر: الدرر السنّة ١٣/٤١٧.

(٥) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى ١٤/٢٩، وابن القيم، أحكام أهل الذمة ٢/٨٨٣.

## المطلب الثاني: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِحَقْيِيقَةِ الْبَرَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا.

البراءُ: التَّزَهُ، وَالتَّبَاعُدُ، وَالتَّخلُصُ<sup>(١)</sup>.

وَهُوَ كَالْوَلَاءُ: ذُو شَعْبٍ. فَمِنْهَا التَّبَرِئُ: وَهُوَ الْمُجَاهِدُ وَالْمُقَاطِعُ وَالْإِعْرَاضُ، وَإِظْهَارُ  
الْعَدَاوَةِ، وَمَا يَتَبعُهُ مِنَ الْبَعْضِ وَالْكُرْهِ وَالْمُحْرَمِ وَتَرْكِ النَّصْرَةِ وَالْإِكْرَامِ.

وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ الْبَرَاءَةِ: وَهِيَ تَرْكُ الْمُعَاوِنَةِ وَالْمُظَاهَرَةِ، عَلَى تَفَاوُتِ درَجَاتِهَا  
وَاحْتِلَافِ أَحْوَالِهَا<sup>(٢)</sup>.

وَالْمُقصودُ هُنَا: الْبَرَاءُ الْوَاجِبُ شَرِيعًا، وَهُوَ: الْبَرَاءُ مِنَ الْكُفَّارِ، وَأَهْلِ الْفَسْقِ وَالْعَصْبَانِ.

وَأَهْمَمُ الشُّبَهِ المُتَعْلِقَةِ بِحَقْيِيقَةِ الْبَرَاءِ، مَا يَأْتِي:

أَوْلًا: القُولُ بِأَنَّ الْبَرَاءَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِتَحْقِيقِ الْبَرَاءِ التَّامِ.

وَتُؤْقَشُ: بِأَنَّ الْبَرَاءَ لِهِ شَعْبٌ كَشْعَبِ الإِيمَانِ، وَلَا يَعْنِي اسْتِبْعَادُ شَعْبَةٍ مِنْ شَعْبِهِ اسْتِبْعَادُ  
الْإِيمَانِ كَامِلًا<sup>(٣)</sup>.

ثَانِيًّا: التَّوْهِمُ بِأَنَّ الْبَرَاءَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِإِظْهَارِ الْعَدَاوَةِ.

وَتُؤْقَشُ: بِأَنَّ الْبَرَاءَ يَتَحَقَّقُ بِوُجُودِ الْعَدَاوَةِ. وَأَمَّا إِظْهَارُ الْعَدَاوَةِ، فَيُعْذَرُ فِيهِ بِالْعَجْزِ  
وَالْخَوْفِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَآ أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ تَقْنَةٌ﴾ [سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ: ٢٨]<sup>(٤)</sup>.

ثَالِثًا: الزَّعْمُ بِأَنَّ الْبَرَاءَ الْاعْتَقَادِيَّ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْبَرَاءِ الْعَمَليِّ.

وَتُؤْقَشُ: بِأَنَّ الْبَرَاءَ الْاعْتَقَادِيَّ قَدْ يَنْفَكُ عَنِ الْبَرَاءِ الْعَمَليِّ، كَمَا يَنْفَكُ الْكُفُرُ الْاعْتَقَادِيُّ  
عَنِ الْكُفُرِ الْعَمَليِّ<sup>(٥)</sup>.

(١) يَنْظَرُ: الْأَزْهَرِيُّ قَذِيبُ الْلُّغَةِ / ١٥، ٢٦٩، وَابْنُ فَارِسٍ مَقَابِيسُ الْلُّغَةِ / ١، ٢٣٦.

(٢) يَنْظَرُ: ابْنُ تَبَّاجَةَ الْفَرْقَانِ / ٧، وَالدَّرْرُ الرَّسْتَنِيُّ / ١، ١٣٣، ٣٢٥ / ٢، ٣٠٥ / ٨، ٣٣١.

(٣) يَنْظَرُ: الدَّرْرُ الرَّسْتَنِيُّ / ١ / ٤٧٨.

(٤) يَنْظَرُ: الدَّرْرُ الرَّسْتَنِيُّ / ٨ / ٣٥٩.

(٥) يَنْظَرُ: الدَّرْرُ الرَّسْتَنِيُّ / ١ / ٤٨٠.

## (ال شبئات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء)

**رابعاً: الإدعاء بأن البراء لا يتحقق إلا بترك المداراة.**

وأُتُقْشِ: بأن المداراة من الدفع بالتي هي أحسن؛ قال تعالى في شأن فرعون مع موسى وهارون عليهما السلام: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّتَنَعْلَمُهُ، يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [سورة طه: ٤٤] فلا يصح الخلط بين المداراة والمداهنة<sup>(١)</sup>.

**خامساً: الظنُّ بأنَّ البراء لا يتحقق إلا بالإساءة إلى الكفار والعصاة، وظلمهم.**

وأُتُقْشِ: بأنَّ الله تعالى أذن بير المسلمين من الكفار والعدل معهم وترك مساعهم؛ فقال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْبِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا فَرَحْيَجُوكُمْ مِّنْ دِرَكِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [سورة المتحنة: ٨]<sup>(٢)</sup>، وهي التي صلَّى الله عليه وسلم عن إيمانهم<sup>(٣)</sup>، أو قتلهم، فقال عليه السلام: ((من قتل معاهاً لم يَرَحْ راحَةَ الجنة))<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الأجري، الغرباء، ٧٩، والقرآن الفروق ٤/٢٣٦، والدرر السنة ١٤/٨، ٢١٥/٧١.

(٢) ينظر: الدرر السنة ١٣/٤١٧.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح رقم ٣٤٠٨، ٦٩١٧، من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح رقم ٣١٦٦، ٦٩١٤، وأحمد في المسند ١٨٦/٢ من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

**المبحث الثاني: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِأَدْلَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا.**

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

**المطلب الأول: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِأَدْلَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمَنَاقِشُهَا.**

**المطلب الثاني: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِأَدْلَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ مِنَ السُّنَّةِ النَّبُوَّيَّةِ وَمَنَاقِشُهَا.**

## الطلب الأول: الشبهات المتعلقة بادلة الولاء والبراء من القرآن الكريم، ومناقشتها.

**الدليل الأول:** الأدلة على النهي عن اتخاذ الكفار أولياء؛ كقوله تعالى: «لَا يَتَحِدُ  
الْمُؤْمِنُونَ أَلَّا كَفَرُوا مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا  
أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ نَفْسَهُمْ وَيَحْمِدُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُمْ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ» [سورة آل  
عمران: ٢٨]، قوله: «وَدُولَوْ تَكَفُّرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءٌ فَلَا تَتَخَذُو مِنْهُمْ أَوْلَيَاءَ  
حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلُّوْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدُوكُمُوهُمْ وَلَا تَتَخَذُو  
مِنْهُمْ وَلِيَّا وَلَا نَصِيرًا» [سورة النساء: ٨٩]، قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَذُوا  
أَلَّا كَفَرُوا أَوْلَيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتَرِيدُونَ أَنْ يَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْهِ سُلْطَانًا مُّبِينًا  
» [سورة النساء: ١٤٤] ، قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى  
أَوْلَيَاءَ بَعْضُهُمُ أَوْلَيَاءَ بَعْضٍ» [سورة المائدة: ٥١] ، قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَذُوا أَلَّا  
أَنْخَذُوا دِيْنَكُمْ هُزُوا وَلَعِبُوا مِنَ الَّذِينَ أُتْوِيُّ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارُ أَوْلَيَاءَ وَأَنْقُوا اللَّهُ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ  
» [سورة المائدة: ٥٧] ، قوله: «وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا  
أُنزَلَ إِلَيْهِ مَا أَنْخَذُوهُمْ أَوْلَيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَدِسْقُونَ» [سورة  
المائدة: ٨١] ، قوله: «أَتَيْعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِّنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَنْسِيُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلَيَاءَ قَلِيلًا مَا  
تَذَكَّرُونَ» [سورة الأعراف: ٣] ، قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَذُوا  
ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَنَكُمْ أَوْلَيَاءَ إِنْ أَسْتَحْجُو أَكْفَرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَوَلَّهُمْ فَنَكِمْ  
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» [سورة التوبه: ٢٣] ، قوله: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا  
تَتَخَذُوا عَدُوِّكُمْ أَوْلَيَاءَ تُلْقُوْنَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ  
الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلٍ وَأَبْيَغَاهُ مَرْضَانِ فَتُسْرُونَ

إِلَيْهِم بِالْمَوْدَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمْتُمْ وَمَن يَفْعَلُهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءُ السَّيْلُ ﴿١﴾ [سورة المتحنة: ١].

وجه الاستدلال: أنَّ الله تعالى نهى عن موالة الكفار ونفي الإيمان والولايَةِ عمن والاهِم؛ لما يقتضيه ذلك من المودة والحبة.

### وَتُوقَّشُ مِنْ سَبْعَةِ أَوْجَهٍ:

**الوجه الأول:** أنَّ نفي الإيمان والولايَةِ عمن اتَّخذَ الكفار أولياء لِنَفْيَ أَصْلِ الإيمان والولايَةِ، وإنما المراد نفي كاها<sup>(١)</sup>.

**الوجه الثاني:** أنَّ المراد بالموالاة المنافية للإيمان والولايَةِ، الموالاة التامة المطلقة لا مُطلق الولاة<sup>(٢)</sup>.

**الوجه الثالث:** أنَّ موالاة الكفار لا تقتضي الحبة؛ فإنَّ الله تعالى فَرَقَ بين الموالاة والموادة في قوله: «إِنَّمَا يَنْهَا اللَّذِينَ لَا يَمْنَعُونَ لَا تَنْجِذُوا عَدُوَّيْ وَعَدُوَّكُمْ أُولَيَاءُ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوْدَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُغْرِيُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ إِن كُمْ خَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَبِيلٍ وَآتَيْتُمْ مَرْضَافٍ تُشْرُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوْدَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمْتُمْ وَمَن يَفْعَلُهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءُ السَّيْلُ ﴿١﴾» [سورة المتحنة: ١]، وأذن للمستضعفين في عدم المحرمة، مع ما يقتضي البقاء من المعاملة والمعاشة.

(١) ينظر: ابن تيمية بمحسوِّع الفتاوى ٧/ ٥٢٤، وما يأن في مناقشة الشبهة الواردة على الدليل الثاني.

(٢) ينظر: ابن تيمية افتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٦٧.

(الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)

**الوجه الرابع:** لو سلمنا أنَّ المولاة تقتضي الحبة، فإنَّ محنة الكفار ليست كفراً إلا أن تقرن بمحنة دينهم أو معاداة الإسلام وأهله؛ ولذلك لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم حاطب بن أبي بلتعة<sup>(١)</sup>، مع ما في فعله من المولاة والمؤدة لغرض دنيوي<sup>(٢)</sup>.

**الوجه الخامس:** أنَّ موالاة الكفار ليست كفراً؛ فإنَّ الله تعالى نهى عن المولاة ولم يحکم بكافر من فعل ذلك<sup>(٣)</sup>.

**الوجه السادس:** لو سلمنا أنَّ المولاة كفر، فإنه لا يجوز تكبير المعين إلا حين تتحقق الشروط وتنتفي موانع التكبير، من إكراه أو استضعفاف أو خوف أو جهل أو تأويل؛ لأنَّ الله تعالى استثنى من النهي عن المولاة المولاة تقية، فقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَسْتَعْوِدُ مِنْهُمْ قُنْقُنَةً﴾ [سورة آل عمران: ٢٨]<sup>(٤)</sup>.

**الوجه السابع:** أنَّ أهل السنة والجماعة لا يحکمون بكافر أحد من أهل القبلة، إلا أن يدل الدليلُ الصريح على كفره<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح رقم ٣٠٠٧، ومسلم في الصحيح رقم ٢٤٩٤، والترجمة في الإصابة لابن حجر .٤٣٢/٢.

(٢) ينظر: ابن تيمية بمجموع الفتاوى ٥٢٢/٧، وابن كثير التفسير ١٣ /٥٠٦، وسلامان بن عبد الله أوثني عربى الإيمان ١٤٢، والدرر السننية ٤٧٣/١ .٤٧٨.

(٣) ينظر: مجموعة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ٦٠/١٢، والدرر السننية ٤٢٢/٨، ١١٣/١٠.

(٤) ينظر: ابن تيمية منهاج السنة ٥/٥٨٨ ومجموع الفتاوى ٣/٢٢٩، ١٣٧٢، ٤٨٩/١٢، والدرر السننية .٧٦/١١، ٣٥٩، ٣٠٥/٨، ٤٧١/١.

(٥) ينظر: ابن تيمية منهاج السنة ٥/٨٩.

الدليل الثاني: الأدلة على النهي عن محبة الكفار، كقول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْهَا دُونِكُمْ» [سورة آل عمران: ١١٨]<sup>(١)</sup> ، قوله: «قُلْ إِنْ كَانَ أَبَاؤُكُمْ وَأَنْتَوْكُمْ وَإِخْرَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَاتُكُمْ وَأَمْوَالُ أَقْرَافُكُمُوهَا وَتَحْرِمُهَا تَحْشُونَ كَسَادَهَا وَمَسِكِنَ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَصُوا حَتَّى يَأْفَكَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٦﴾» [سورة التوبه: ٢٤]<sup>(٢)</sup> ، قوله: «وَلَا تَرْكُوْا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ أَنَّا رُّ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا نُنَصِّرُونَ ﴿٧﴾» [سورة هود: ١١٣]<sup>(٣)</sup> ، قوله تعالى: «لَا يَحْمُدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مِنْ حَادَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَوْ كَانُوا أَبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْرَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَيْمَنَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّتٍ بَخِرِيٍّ مِّنْ تَحْنِهَا الْأَنَهَرُ خَلِيلِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضِيَ عَنْهُمْ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾» [سورة الحادلة: ٢٢] ، قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْهَا عَذْرِي وَعَدُوكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُغْرِيُونَ الرَّسُولَ وَإِيمَانَكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُمْ حَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَبِيلٍ وَأَبْياغَةَ مَرْضَافٍ تُشْرُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّيْلُ ﴿٩﴾» [سورة المتحنة: ١].

وجه الاستدلال: أنَّ الله تعالى نهى عن محبة الكفار، ونفي الإيمان عن أحبابهم.

نُوقش من ثلاثة أوجه:

(١) البطانة: الأخلاط والأصناف. ينظر: الطبراني، التفسير ٥/٧٠٧.

(٢) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٧/٣٠٧: ومعلوم أنَّ كثيراً من المسلمين أو أكثرهم بهذه الصفة.

(٣) الركون: السكون إلى الشيء والميل إليه بالمحبة. ينظر: الواحدى، البسيط ١١/٥٧٦.

(الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)

**الوجه الأول:** أنَّ نفي الإيمان عنمن أحب الكفار ليس نفيًا لأصل الإيمان، وإنما المراد  
نفي كماله<sup>(١)</sup> ، كما قال ﷺ: ((لا يؤمن أحدكم حتى يُحب لأخيه ما يحب لنفسه))<sup>(٢)</sup> .

**الوجه الثاني:** أنَّ حبَّةَ الكفار ليست كفراً، إلا أن تكون مقترنة بمحبة دينهم أو معاداة  
الإسلام وأهله؛ ولذلك لم يكفر الله تعالى من أحب الكفار، كما في قوله تعالى: «هَاتُمْ  
أُولَاءِ مُحِبُّوْهُمْ وَلَا يُحِبُّونَهُمْ»<sup>(٣)</sup> [سورة آل عمران: ١١٩] ، ولم يكفر النبي ﷺ حاطب  
بن أبي بلعة لما كتب الكفار<sup>(٤)</sup> ، وقد أخبر الله تعالى أن ذلك كان عن مودة؛ كما في  
صدر سورة المتحنة<sup>(٥)</sup> .

**الوجه الثالث:** لو سلمنا أنَّ حبَّةَ الكفار كفر، فإنه لا يجوز تكبير المعين، كما تقدم.

**الدليل الثالث:** الأدلة على النهي عن تولي الكفار؛ كقوله تعالى: «وَمَنْ يَتَوَهَّمْ مِنْكُمْ  
فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»<sup>(٦)</sup> [سورة المائدة: ٥١] ، وقوله: «وَمَنْ  
يَتَوَهَّمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»<sup>(٧)</sup> [سورة التوبة: ٢٣] ، وقوله: «إِنَّا  
بَيْهُمْ أَلَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّن دِيْرِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنَّ تَوْلُوْهُمْ وَمَنْ  
يَتَوَهَّمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»<sup>(٨)</sup> [سورة المتحنة: ٩] ، وقوله: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا

(١) ينظر: ابن تيمية، افتضاع الصراط المستقيم ١/٤٩٠، مجموع الفتاوى ٧/٣٥٠، ٢٠٥، ٤٢٢، ٥١٧، ٥٢٤.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، رقم ١٣، ومسلم في الصحيح، رقم ٤٥، وأحمد في المسند ٣/١٧٦، ٢٧٢، ٢٧٨، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) ينظر: تفسير الطبرى ٥/٧١٦.

(٤) تقدم تعریفه.

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير ١٢/٥٠٦.

(الشُبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)

﴿نَتُولُّا فَوْمًا غَضِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ قَدْ يَسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَسَّ أَكْفَارٌ مِنْ أَحْبَابِ الْقُبُورِ ﴾<sup>(١)</sup> [١٣] سورة المحتenna:

وجه الاستدلال: أنَّ اللهَ تَعَالَى نَهَىٰ عَنِ تَوْلَىٰ الْكُفَّارِ، وَحُكْمُ بَكْرَةٍ مِّنْ تَوْلَاهُمْ.

وئوقش من أربعة أوجه:

**الوجه الأول:** أن النهي عن تولي الكفار ووصف من فعل ذلك بالظلم وأنه منهم، لا يُفيد كفر من فعله؛ كما لا يُفيد ذلك قوله ﷺ: ((من تشبه بقوم فهو منهم))<sup>(٢)</sup> باتفاق أهل العلم<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: أنَّ المراد بالتوْلِي: التوْلِي التام المطلق، لا مُطلقاً التوْلِي<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثالث: أنَّ الغالب على التولَّي تعلُّقه بالقلب لا بالأفعال الظاهرة، فلا يجوز الحكم بمجرد الظاهر<sup>(٥)</sup>.

الوجه الرابع: أنْ وصف التولّي بالكفر، لا يقتضي كفر الفاعل<sup>(٦)</sup>.

(١) وأما قوله تعالى: « تَرَى كُلَّيْدَارِيَّةَ تَهْمَسُ تَبَوَّلَتْ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَقُولُنَّ مَا قَدَّمْتُ لَمْنَ أَفْشَمْتُمْ أَنْ سَخْطَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَكَابِ هُمْ حَلَقُونَ ⑧ » [سورة المائدah: ٨٠] ، وقوله: « \* أَزْرَالَ الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا عَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ بِأَنْ يُحْكَمُ وَلَا مِنْهُمْ وَعَلِمُوْنَ عَلَى الْكَذِبِ وَقُمْ بِعَلَمَوْنَ ⑨ أَعَدَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَمَا شَدِيدًا إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ⑩ » [سورة الحادىh: ١٤-١٥] ففي شأن اليهود والمنافقين، كما هو ظاهر من سياق الآيات الكريمة. ينظر: الواحدى، البسيط ٤٩١/٧، ٣٥٤/٢١، وابن تيمية، افتضـاء الصراط المستقيم ١٥٧/١، وابن كثير، التفسير ٤٦٥/١٣، ٣٠٨/٥

(٢) آخرجه أبو داود في السنن رقم ٤٠٣١، وأحد في المسند ٢/٥٠، ٩٢، وابن أبي شيبة في المصنف ٥/٣١٣، عن ابن عمر رضي الله عنه، وصححه ابن تيمية في الاقتضاء ١/٢٣٦، والذهبي في السر ١٥/٥٠٩، وله شاهد من حديث حذيفة، أخرجه الطبراني في الأوسط رقم ٨٣٢٢. قال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ١/٥٢٨: منهم: في الفرق المُشترك الذي شاهبهم فيه.

(٣) ينظر: ابن تيمية، افتضاء العصر اط المستقيم ١/٧٨، ٢٣٩، ٢٤٥، ٣٥٥، ٣٥٩.

(٤) ينظر: الدرر السنّة ١/٤٧٤، وما تقدّم في مناقشة الشيء المتعلّقة بحقيقة اللاء.

<sup>(٥)</sup> ينظر: ابن تيمية، افتضال الصراط المستقيم ١٥٩/١.

(٦) ينظر: ما تقدم في مناقشة الشبهة المتعلقة بالدليل الأول.

(الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء)

الدليل الرابع: الأدلة على أن الدين والإيمان لا يتحققان إلا بالولاء والبراء، كقوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرُ بِالظَّاهِرَةِ وَتُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرُوقِ الْأُنْوَافِ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٦] ، قوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَا أَنْخَذُوهُمْ أَوْ لِيَأْءِ﴾ [سورة المائدة: ٨١] ، قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْ لِيَأْءِ بَعْضٍ﴾ [سورة التوبة: ٧١] .

وجه الاستدلال: أن الله تعالى جعل الولاء والبراء علامة الإيمان والدين.

ونُوّقش من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الولاء والبراء علامة على الإيمان والدين الكامل، لا على أصل الإيمان والدين<sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: أنه ليس في هذه الأدلة تكفير من ترك شيئاً من الولاء والبراء.

الوجه الثالث: أن جعل الولاء والبراء علامة على الإيمان والدين لا يقتضي كفر من تركه<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: ما تقدم في مناقشة الشبهة المتعلقة بالدليل الثاني.

(٢) ينظر: ما تقدم في مناقشة الشبهة المتعلقة بالدليل الأول.

(الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعَقِيْدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)

**المطلب الثاني: الشبهات المتعلقة بالولاء والبراء من السنة النبوية، ومناقشتها.**

**الدليل الأول:** الأدلة على النهي عن مخالطة الكفار والسكن معهم؛ كقوله عليه السلام: ((من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله))<sup>(١)</sup>، وحديث: ((لا تساكروا المشركين ولا تجتمعوا بهم، فمن ساكنهم أو جامعهم فليس منا))<sup>(٢)</sup>، وحديث: ((أنا بريء من كل مسلم مع مشركاً))<sup>(٣)</sup>، وحديث: ((أنا بريء من مسلم يقيم بين أظهر المشركين))<sup>(٤)</sup>، وحديث: ((لا تستضيفوا بنار المشركين))<sup>(٥)</sup>.

وجه الاستدلال: أنَّ الَّتِي حُشِّثَتْ نَفْسُهُ عن مخالطة الكفار، وشَبَّهَهُم بِحَالِهِمْ وسَكَنَ مَعَهُمْ، وحُكِمَ بِالبراءةِ مِنْهُمْ.

وْلُوقْشَرْ، مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْ جَهَّهَ:

الوجه الأول: أن التشبيه بالكفار لا يقتضي الكفر، كما لا يقتضيه التشبيه بهم<sup>(٦)</sup>. والبراءة عقوبة لا يقتضي التكبير، ولذلك سمّاه مسلماً<sup>(٧)</sup>.

الوجه الثاني: أن المراد بالمحالطة والسكن، مع محبة دينهم أو معاداة الإسلام وأهله<sup>(٨)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في السنن، رقم ٢٧٨٧، من حديث سُفْرَةُ بْنُ حُنْدَبٍ . وانظر بقية التحرير في مجموع الرسائل للشيخ سليمان بن عبد الله .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك ١٤١/٢ وصححه ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه النسائي في المختصر ٣٦/٨، عن قيس بن أبي حازم مقطوعاً.

(٤) أخرجه أبو داود في السنن، رقم ٢٦٤٥، والترمذي في الجامع، رقم ١٦٠٤، وسعيد بن منصور في السنن، رقم ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، وذكره الألباني في صحيح الجامع، رقم ١٤٧٤ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٩٩/٣، والطبراني في التفسير ٧١٠/٥ من حديث أنس رضي الله عنه، وفقره السريحي في المبسوط ٢٤/١٠ بالدخول تحت راية المشركين. وقال ابن القيم في أحكام أهل الذمة ٢١٠/١: الصحيح أن معناه: مبادئهم وعدم مساكتهم.

(٦) ينظر: ما تقدم في مناقشة الشبهة المتعلقة بالدليل الثالث من المطلب الأول.

(٧) ينظر: الدرر المسية ١١/٣٤٣.

<sup>(٨)</sup> ينظر: الدرر السنّية ١٦٣/٨، ٤٣٢، ٤٥٦.

**الوجه الثالث:** أنَّ الْمُرَاد حُكْمُهُم في القتل وأخذ المال إذا خرجوا مع الكفار، لا الحكم بتكفارهم<sup>(١)</sup>.

**الوجه الرابع:** أنَّ الحُكْم على الفعل بالكفر لا يقتضي كفر الفاعل<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الثاني:** الأدلة على أنَّ الولاء والبراء لا يتحقق الإيمان والدين إلا بتحققهما؛ كحديث: ((أُوْتَقْ عَرِيَ الإِيمَانُ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبَغْضُ فِي اللَّهِ))<sup>(٣)</sup>، وحديث: ((وَهُلُّ الدِّينُ إِلَّا الْحُبُّ وَالْبَغْضُ))<sup>(٤)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أنَّ الإيمان والدين لا يتحقق إلا بالولاء لأهل الإيمان والبراء من أهل الكفر والعصيان.

### وثُوقش من ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** أنَّ الإيمان والدين الكامل لا يتحقق إلا بالولاء والبراء، لا أنَّ أصل الإيمان والدين لا يتحقق إلا بهما؛ ولذلك قال النبي ﷺ: ((أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تُحِبَّ اللَّهَ وَتُبْغِضَ اللَّهَ))<sup>(٥)</sup>، وقال: ((أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبَغْضُ فِي اللَّهِ))<sup>(٦)</sup>، وقال: ((مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ وَأَبْغَضَ اللَّهَ وَأَعْطَى اللَّهَ وَمِنْعَمَ اللَّهَ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ))<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الدرر السنية ٤٥٦/٨.

(٢) ينظر: ما تقدم في مناقشة الشبهة المتعلقة بالدليل الأول من المطلب الأول.

(٣) تقدم تخرجه.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك ٢٩١/٢ وصححه، وابن أبي حاتم في التفسير ٦٣٢/٢، وأبو ثعيم في الخلية

٣٦٨/٨، ٢٥٣/٩، والبزار في المسند (زوالد) رقم ٣٥٦٦، وذكره الألباني في صحيح الجامع رقم ٣٦٢٤.

(٥) أخرجه أبُو حمْدَةَ في المسند ٢٤٧/٥، مِنْ حَدِيثِ مَعاذِ بْنِ جَلَلٍ، وأخرجه الطبراني في الكبير ٤٢٦/٢٠ مِنْ حَدِيثِ مَعاذِ بْنِ أَنْسٍ.

(٦) أخرجه أبو داود في السنن، رقم ٤٥٩٩، وأحمد في المسند ١٤٦/٥ وسُكِنَ عَنْهُ الحافظ في الفتح ٤٧/١ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذِرَّةَ.

(٧) أخرجه أبو داود في السنن، رقم ٤٦٨١ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ، وأخرجه الترمذى في الجامع، رقم ٢٥٢٣ وَقَالَ حَدِيثُ حَسْنٍ، وأَحْمَدَ في المسند ٤٣٨/٤، ٤٤٠، والطبراني في الكبير ٤١٢/٢٠، والحاكم في المستدرك ١٦٤/٢ وصححه ووافقه الذهبي، مِنْ حَدِيثِ مَعاذِ بْنِ أَنْسِ الْجَهْنِيِّ.

(الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء)

**الوجه الثاني:** أَنَّه لِيُسْ فِي هَذِهِ الْأَدْلَةِ تَكْفِيرٌ مِّنْ تَرْكِ شَيْئًا مِّنَ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ.

**الوجه الثالث:** أَنْ جَعْلُ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ دَلِيلًا عَلَى الإِيمَانِ وَالدِّينِ لَا يَقْتَضِي كُفْرًا مِّنْ تَرْكِهِ.

**الدليلُ الثالثُ:** الْأَدْلَةُ عَلَى النَّهْيِ عَنْ مُحْبَةِ الْكُفَّارِ؛ كَفُولَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((لَا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلَّا حُشِرَ مَعَهُمْ))<sup>(١)</sup>، وَقُولُهُ: ((الْمَرءُ مَعَ مَنْ أَحْبَبَ))<sup>(٢)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أَنْ مُحْبَةَ الْكُفَّارِ تَقْتَضِي الْكَوْنَ مَعَهُمْ، وَالدُّخُولَ فِي زُمْرَتِهِمْ.  
وَنُوْقَشُ مِنْ ثَلَاثَةِ أُوْجَهٍ:

**الوجه الأول:** أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمُحِبَّةِ الْمُحَبَّةُ الْدِينِيَّةُ لَا الْدِينِيَّةُ؛ وَلَذِلِكَ لَمْ يَكُفِّرْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاطِبُ بْنَ أَبِي بَلْتَعَةَ، وَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ مَنْ مُؤْمِنٌ مَنْ يُحِبُّ الْكُفَّارَ<sup>(٣)</sup>.

**الوجه الثاني:** أَنَّه لِيُسْ فِي هَذِهِ الْأَدْلَةِ تَكْفِيرٌ مِّنْ أَحْبَابِ الْكُفَّارِ.

**الوجه الثالث:** أَنَّ القُولَ بِأَنَّ مُحْبَةَ الْكُفَّارِ كُفْرٌ، لَا يَقْتَضِي كُفْرًا مِّنْ فَعْلِهِ.

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم ٦٤٤٦، والصغرى رقم ٨٧٤ برأستاد جيد كما قال المنذري في الترغيب والترهيب ٢٨/٤ من حديث علي رضي الله عنه، وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها: أخرجه أحمد في المسند ١٤٥٦، ١٦٠، وأبو يعلى في المسند رقم ٤٥٦٦، والحاكم في المستدرك ١٩/١، ٣٨٤/٤، ٨٠٢٣ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في الكبير رقم ٣٩٢.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، رقم ٦٦٦٨، ومسلم في الصحيح، رقم ٢٦٤١، وأحمد في المسند ٣٩٢/٤ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ينظر: مناقشة الشبهة المتعلقة بالدليل الثاني من المطلب الأول.

### المبحث الثالث: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا (أئمَّةُ الدُّعُوةِ أَنْمُوذِجًا)

تُعد دعوةُ الشُّيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله تعالى من أكثر الدعوات الإصلاحية احتفالاً بعقيدة الولاء والبراء؛ ولذلك كثُرَّ كلامُ علماء هذه الدعوة عن هذه المسألة، وأفردوها بالتأليف منذ وقت مبكر. ومن أبرز هذه المؤلفات: كتابا الدلائل، وأوثق عُرى الإيمان للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٣٣هـ)، وكتاب سبيل النجاة والفكاك للشيخ حمد بن عتيق (ت ١٣٠١هـ) إلى جانب الردود الكثيرة والفتاوی العديدة، التي استوعبت أهمَّ الجوانب المتعلقة بهذه العقيدة. إلا أنه وقع في بعض كلام هؤلاء الأئمَّةِ الفاضلِّين محملةً لم تفهم على وجهها، ولم تُرد إلى صريح عبارتهم؛ لينكشف المقصودُ ويُعرف المراد.

فوق ما وقع من التحريف والتأويل لكلامهم، وتحميله ما لا يتحمل من المعانِي والمقصادِ.

وقد تصدَّى علماءُ الدعوةُ لهذه الظاهرةِ منذ أنْ ذرَّ قرئُها في أواسط القرن الثالث عشر تقريباً، وفندوا هذه الآراء المنحرفة وكشفوا زيفها وباطلها<sup>(١)</sup> وما زال علماءُ الدعوة يُلاحرون هذه الظاهرة بالردود والتغريد إلى عصرنا الحاضر.

ومن أبرز ما تعلق به هؤلاء المخادلون، ما يأتي:

-١- قولُ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمة الله، في ستة مواضع من السيرة: أنَّ الإنسان لا يستقيم له دينٌ ولا إسلامٌ - ولو وحدَ الله وترك الشرك - إلا بعداوةِ المُشرِّكين، والتصرِّح لهم بالعداوة والبغض؛ كما قال تعالى: ﴿لَا

(١) ينظر: رد الشُّيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، على من كفَرَ أئمَّةَ الْمُسْلِمِينِ بِمَكَانِيَةِ الْمُلُوكِ الْمُصْرِّيَّينِ، الدررُ السنَّةُ ٤٦٦/١، ورد الشُّيخ سليمان بن سحمان، والشُّيخ محمد بن عبد اللطيف، والشُّيخ سعد بن عتيق، الدررُ السنَّةُ ٤٨٩/٨، ٤٨٩/٩، ١٢٢٩، ١٥٨.

## (الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)

يَحْمُدُ فَوْمَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ

الآية [سورة المجادلة: ٢٢].<sup>(١)</sup>

## وُتُوقَشُ مِنْ وَجْهَيْنَ:

**الوجهُ الأوَّلُ:** أَنَّ الشَّيخَ رَحْمَهُ اللَّهُ صَرَّحَ فِي مُوْطَنٍ آخَرَ، بِأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِمُحْرَدِ الْمَوَالَةِ، فَقَالَ: وَمَا ذَكَرَ الْأَعْدَاءُ عَنِي أَكْفَرُ بِالظُّنُونِ وَبِالْمَوَالَةِ، أَوْ أَكْفَرُ الْجَاهِلَ الَّذِي لَمْ تَقْمِ عَلَيْهِ الْحَجَّةُ. فَهَذَا بَخْتَانٌ عَظِيمٌ، يُرِيدُونَ بِهِ تَنْفِيرَ النَّاسِ عَنِ دِينِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ.

وَقَالَ فِي مُوْطَنٍ آخَرَ: وَالْمَوَالَةُ مِنْهَا مَا هُوَ كُفُرٌ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ بِكُفُرٍ.<sup>(٢)</sup>

**الوجهُ الثَّانِي:** أَنَّ مُرَادَهُ بِذَلِكِ: أَنَّ إِسْلَامَ مَنْ لَمْ يَفْعُلْ ذَلِكَ ناقصٌ، وَصَاحِبُهُ مَعْرَضٌ لِلْوَعِيدِ.<sup>(٣)</sup>

- ٢ - قُولُّ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ، فِي نُوَاقِضِ الْإِسْلَامِ: الثَّامِنُ: مُظَاهِرَةِ الْمُشْرِكِينَ وَمَعَانِيَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.<sup>(٤)</sup>

## وُتُوقَشُ مِنْ وَجْهَيْنَ:

**الوجهُ الأوَّلُ:** أَنَّ الْمَرَادَ مُظَاهِرَتِهِمْ وَمَعَانِيَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَعَ الْمُحَاجَةِ لِدِينِهِمْ وَعَدَاؤُهُمْ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ؛ لِمَا سَبَقَ.

**الوجهُ الثَّانِي:** أَنَّ القُولَ بِأَنَّ مُظَاهِرَةِ الْمُشْرِكِينَ وَمَعَانِيَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ناقصٌ لِلْإِسْلَامِ، لَا يَقْتَضِي نَفْضَ إِسْلَامَ مَنْ فَعَلَهُ؛ لِمَا تَقْدِمُ.<sup>(٥)</sup>

(١) الدَّرْرُ السَّنِيَّةُ، ٨/١١٣.

(٢) الدَّرْرُ السَّنِيَّةُ، ١٠/١١٣.

(٣) الدَّرْرُ السَّنِيَّةُ، ١٠/٨٣.

(٤) يَنْتَرِي: الدَّرْرُ السَّنِيَّةُ، ١١/٥٣٩، ٥٨٠، ٤١٤/١٢.

(٥) يَنْتَرِي: الدَّرْرُ السَّنِيَّةُ، ٢٩٢/٩، ٣٦١/٢، ٩٢/١٠.

(٦) يَنْتَرِي: مَنَاقِشَةُ الشُّبُهَةِ المُتَعْلِقَةِ بِالْدَّلِيلِ الأوَّلِ مِنَ الْمُطْلَبِ الأوَّلِ فِي الْبَحْثِ الثَّانِي.

## (الثُّبُّهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاةِ وَالْبَرَاءَ)

٣- قول العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن، في نوافض ومبطلات التوحيد: الأمر

الثالث: موالة المشرك والرکون إٰليه، ونصرته وإعانته باليد واللسان أو المال<sup>(١)</sup>.

ونوّقش: بما سبق في القول قبله.

٤- قول العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله، في كتاب الدلائل: إن الإنسان إذا

أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، خوفاً منهم ومداراة لهم ومداهنة لدفع

شرهم: فإنه كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويعغضهم، ويحب الإسلام

وال المسلمين<sup>(٢)</sup>.

## ونوّقش من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الشیخ كفر من أظهر الموافقة للمشركين على دینهم، والموافقة شيء والموالاة شيء آخر؛ ويدل عليه، قوله بعد ذلك: فكيف إذا والاهم وقطع الموالاة بينه وبين المسلمين<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: أن المؤلف فرق في كتاب أوثق عرى الإيمان: بين الموالاة مع المساكنة

والخروج معهم لقتال المسلمين، وبين الموالاة دون مساكه وموالاة من أجل الدين<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثالث: أن الحكم بأن موالاة الكفار كفر، لا يقتضي كفر من فعله.

(١) ينظر: الدرر السنّية ١١/٣٠٢.

(٢) الدلائل للشيخ سليمان بن عبد الله ٤١ (مجموع الرسائل).

(٣) المصدر السابق.

(٤) أوثق عرى الإيمان ١٣٢ (مجموع الرسائل).

(الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)

**المبحث الرابع: آثار الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء.**

و فیه مطلیان:

**المطلب الأول:** آثار الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء الدينية والاجتماعية.

**المطلب الثاني:** آثار الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء الاقتصادية والسياسية.

(الشُبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعَقِيْدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)

**المطلب الأول: آثار الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء الدينية والاجتماعية.**

لعل من أبرز آثار الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء الدينية والاجتماعية، ما يأْتِي:

- ١ تشويه صورة الإسلام عند عامة المسلمين وغير المسلمين، وما يترتب على ذلك من الطعن في الإسلام والتفير منه.
  - ٢ تشويه عقيدة أهل السنة والجماعة التي تتخذ من عقيدة الولاء والبراء شعاراً إسلامياً أصيلاً، بعيداً عن المزایدات السياسية والمطامع الشخصية.
  - ٣ التفیر من أهل السنة والجماعة، ورميهم بالتشدد والانغلاق، وأهانهم بالتطرف والإرهاب.
  - ٤ الوقوع في خطية التكفير، وأهان الناس بالأباطيل.
  - ٥ زرع الخصومات، وبذر التفرق والاختلاف في أوساط الأمة المسلمة.
  - ٦ التشكيك في علماء الأمة والمؤسسات الدينية الرسمية.
  - ٧ تقطيع أواصر العلاقات الأسرية والاجتماعية.
  - ٨ تدمير السلم الاجتماعي، وزرع الضغائن والأحقاد بين أفراد المجتمع الواحد.
  - ٩ إشغال الأمة عن رسالتها وأهدافها السامية.

## (الشُّبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء)

**المطلب الثاني: آثار الشُّبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء الاقتصادية والسياسية.**

يمكن لنا - في ظل التشابك والتداخل العميق بين السياسة والاقتصاد - القول: بأن من أهم الآثار الناجمة عن هذه الشُّبهات على الاقتصاد والسياسة ، ما يأْتي:

- ١ الإضرار بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين المسلمين وغيرهم.
- ٢ الحرمان من الإسهام في المؤسسات الإقليمية والدولية والمنظمات العالمية.
- ٣ الامتناع عن المشاركة في المعاهدات الدولية والمواثيق العالمية.
- ٤ التنديد بالتعاون الدولي، في مجالات الأغذية والأدوية والإغاثة وغيرها.
- ٥ التشكيك في ولاء الشرعية، وأهانتها بالعملة والفساد.
- ٦ تفتيت الجبهة الداخلية، وإضعاف الأمة في مواجهة ضغوط الكفار ومطامعهم.
- ٧ زعزعة الأمن، وإضعاف هيبة الدولة والنيل من ثوابتها.
- ٨ تدمير الاقتصاد، وهدر الفرص الاستثمارية.

## الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْعَاقِبةُ لِلْمُتَقِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ الْكَرِيمِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدَ:

فَتُعَدُ الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ مِنْ أَكْثَرِ الشُّبهاتِ تَداولاً فِي أَوْسَاطِ النَّاسَةِ، وَيَجِدُ فِيهَا أَعْدَاءُ إِلَيْسَامَ طَرِيقاً مَلَائِمًا لِنَشْرِ أَبَاطِيلِهِمْ وَنَفْثِ سَمومِهِمْ وَتَفْرِيقِ كَلْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَوَسِيلَةً إِلَى تَحْنِيدِ هُولَاءِ الشَّابِّينَ لِلنَّيلِ مِنَ الْأُمَّةِ فِي حَاضِرِهَا وَمِنْ قَبْلِهَا، بِاسْمِ الْعِقِيدَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالغَيْرَةِ عَلَى الدِّينِ وَأَهْلِهِ وَالْمُتَكَبِّرِينَ لِلْأُمَّةِ وَاستِردادِ الْحَقُوقِ وَرَفْعِ رَأْيَةِ إِلَيْسَامِ.

فَكَانَتْ هَذِهِ التَّصْرِيفَاتُ الطَّائِشَةُ الَّتِي لَا تَمْتَ إِلَى إِلَيْسَامِ بَصْلَةٍ، وَهُمْ كَمَا وَصَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَحَدَاثُ الْأَسْنَانِ سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقْرُؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيَّهُمْ)).<sup>(١)</sup>

وَإِذَا كَانَ أَسْلَافُ هُولَاءِ قَدْ قَامُوا بِهَذَا الدُورِ الْبَائِسِ بِدَافِعِ الْجَهْلِ وَالْحَمَاقَةِ وَالْغَيْرَةِ الْعُمَيَّاءِ، فَأَرْهَقُوا الْأُمَّةَ إِلَيْسَامِيَّةَ سَنِينَ عَدِيدَةَ حَتَّى شَتَّتَ اللَّهُ شَلَمَهُمْ وَفَرَقَ كَلْمَتَهُمْ. فَإِنَّ أَخْلَافَهُمْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدْ لَبِسُوا لِبُوسِهِمْ، وَإِنْ تَنْصُلُوا مِنْ بَدْعَتِهِمْ وَادْعُوا السَّلْقِيَّةَ وَالْجَهَادَ. وَسَتَكْشِفُ الْأَيَّامُ مَدْى جَنَاحِهِمْ وَمَا لَحِقَوْهُ بِالْأُمَّةِ مِنَ الْأَذَى وَالْفَسَادِ، وَيَسْتَبِينُ النَّاسُ عَلَاقَاهُمُ الْمُشْبُوَّهُ بِدَوَائِرِ الشَّرِّ وَالْمُنْظَمَاتِ السَّرِيَّةِ فِي الْعَالَمِ، وَالَّتِي وَفَرَتْ لَهُمُ الْمَلَادَاتُ الْآمِنَةُ وَرَعَتْهُمْ وَسَهَّلَتْ لَهُمْ سُبُلُ الشَّرِّ وَالضَّلَالِ، وَقَامَتْ بِاسْتِغْلَالِ ذَلِكَ وَتَوْظِيفِهِ لِخَدْمَةِ أَهْدَافِهِمُ وَالْمُتَكَبِّرِينَ لَهُمْ وَتَنْفِيذِ أَيْدِلُوجِيَّاتِهِمْ وَبِسَطِ نَفْوَذِهِمْ، وَالْحَدُّ مِنْ طَمُوحَاتِ الْأُمَّةِ وَلَوْ فِي الْوَاقِعِ الْمُنْظُورِ، وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي الصَّحِيفَ، رَقْمٌ ٣٦١١، ٦٩٣٠، ٥٠٥٧، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيفَ، رَقْمٌ ١٠٦٦، وَأَحَدٌ فِي الْمَسْنَدِ ١، ٨١١، ١١٣، ١٣١ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(الشبهات المتعلقة بعقيدة الولاء والبراء)

لكن الله تعالى وعد هذه الأمة ووعده الصدق: أنه مظهر دينه وناصر عباده ولو كره الكافرون، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ يَا فُوقَهُمْ وَاللَّهُ مُتِمٌ ثُورِهِ وَلَوْكَرِ الْكَفِرُونَ﴾ [سورة الصاف: ۸] ، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ يَا فُوقَهُمْ وَرَبَّ أَنَّ يَسِّرَ ثُورِهِ وَلَوْكَرِ الْكَفِرُونَ﴾ [سورة التوبه: ۳۲]

ولعل في هذا البحث ما يكشف الحقيقة ويدفع للبس ويسمح في إعادة هؤلاء إلى حادة الصواب. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

## فهرس المحتوى

٢ .....	<b>المقدمة:</b>
٥ .....	<b>التمهيد:</b>
٧ .....	<b>البحث الأول: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِحَقِيقَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا.</b>
٨ .....	<b>المطلب الأول: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِحَقِيقَةِ الْوَلَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا.</b>
١٠ .....	<b>المطلب الثاني: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِحَقِيقَةِ الْبَرَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا.</b>
١٢ .....	<b>المبحث الثاني: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِأَدَلَّةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا.</b>
١٣ .....	<b>الطلب الأول: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِأَدَلَّةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَمَنَاقِشُهَا.</b>
٢٠ .....	<b>المطلب الثاني: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِالْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ مِنَ السُّنَّةِ النَّبُوَيَّةِ، وَمَنَاقِشُهَا.</b>
٢٣ .....	<b>المبحث الثالث: الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، وَمَنَاقِشُهَا (ائمه الدعوة أثرو ذجاً)</b>
٢٦ .....	<b>المبحث الرابع: آثار الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ.</b>
٢٧ .....	<b>المطلب الأول: آثار الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ الدينية والاجتماعية.</b>
٢٨ .....	<b>المطلب الثاني: آثار الشُّبهاتُ المُتَعْلِقَةُ بِعِقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ الْإِقْتَصَادِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ.</b>
٢٩ .....	<b>الخاتمة</b>
٣١ .....	<b>فهرس المحتوى</b>